

بايدن يؤكد دعمه لانضمام السويد لـ «الناتو» وأنقرة تبحث الأمر مع ستوكهولم في بروكسل



بايدن يستقبل رئيس الوزراء السويدي في المكتب البيضاوي

إلى الحلف في الرابع من أبريل. لكن تركيا -التي أعطت الضوء الأخضر لانضمام هلسنكي إلى الحلف- تتحفظ على انضمام ستوكهولم. وتجتمع السويد وتركيا في بروكسل لمحاولة إيجاد حل قبل قمة الناتو الأسبوع المقبل. وتقدمت كل من السويد وفنلندا بطلب للحصول على عضوية الناتو العام الماضي، متخليتين عن سياسات عدم الانحياز العسكري القائمة منذ فترة طويلة بعد الحرب الروسية على أوكرانيا. وطلبات العضوية يتعين أن يوافق عليها جميع أعضاء الحلف. لكن تركيا والمجر لم توافقا بعد على طلب السويد. وتتعلق الخلافات مع تركيا بموقف السويد من حركات المعارضة الكردية المسلحة -مثل حزب العمال الكردستاني الذي أدرجته أنقرة على قائمة سوداء- معتبرة أنها مجموعات «إرهابية». وزاد حادث جديد من فتور العلاقات بين البلدين عندما أحرق عراقي نسخة من المصحف خارج المسجد الرئيسي في ستوكهولم مما أثار غضب العالم الإسلامي، في وقت وجه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان انتقادات لاذعة إلى السويد.

«وكالات» : أبدى الرئيس الأمريكي جو بايدن -الأربعاء- دعمه لانضمام ستوكهولم لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في محادثات مع رئيس الوزراء السويدي أولف كريسترسون، لدى استقباله في البيت الأبيض. وقال بايدن «أطلع بفارغ الصبر» للصادقة على طلب العضوية الذي «أدعمه بالكامل». ويزور رئيس الوزراء السويدي واشنطن لحشد الدعم لانضمام بلاده إلى حلف الناتو. وخلال اللقاء شكر كريسترسون الرئيس الأمريكي على «دعمه القوي» لمسعى الانضمام للحلف العسكري الغربي، مؤكداً أن ستوكهولم «لديها ما تقدمه» للناتو. وكانت الناطقة باسم البيت الأبيض كارين جان-بيير قالت إن الرئيس وضيفه «سيعيدان التأكيد على أن السويد يجب أن تنضم إلى الناتو في أقرب وقت ممكن» وسيناقشان التزامهما المشترك لدعم أوكرانيا في مواجهة روسيا. وعلى غرار العديد من حلفائها، تريد واشنطن أن تنضم السويد للناتو بحلول انعقاد قمة الحلف الدفاعي يومي 11 و12 يوليو في فيلنيوس، وذلك بعد انضمام فنلندا المجاورة إلى دول مجاورة.

السلطات رصدت خلال الفترة الأخيرة نشاطا لـعناصر استخبارية من قوات الدعم السريع تسربوا إلى ولاية نهر النيل المخاضة لولاية الخرطوم، وعملوا في مزارع وأعمال هامشية لجمع معلومات والتحضير في إطار مخطط القوات لتنفيذ عمليات عسكرية. وأوضحت أن السلطات ضبعت عناصر من قوات الدعم السريع في مزارع ونقاط عبور قرب مدينتي شندي وعطبرة بولاية نهر النيل وفي حوزتهم أسلحة وذخائر، وكانوا يرصدون المناطق العسكرية والمرافق الإستراتيجية. وشهد السودان معارك ضارية بانحاء أم درمان في الجزء الغربي من العاصمة السودانية، في الوقت الذي يسعى فيه الجيش لقطع طرق الإمداد التي تحاول قوات الدعم السريع إدخال تعزيزات من خلالها للمدينة. واندلع الصراع بين الجيش وقوات الدعم السريع في 15 أبريل الماضي، مما أدى لمعارك يومية بالعاصمة وأجج عمليات القتل بدوافع عرقية في إقليم دارفور غرب البلاد، ويهدد بجر البلاد إلى حرب أهلية طويلة الأمد. ووفق أحدث إحصاءات الأمم المتحدة، فإن الصراع في السودان تسبب حتى الآن في تشريد حوالي 3 ملايين شخص، بينهم نحو 650 ألفا عبروا الحدود إلى دول مجاورة.

الاتحاد الأوروبي يدين استمرار القتال ويدعو لتسريع جهود الوساطة

السودان : الجيش يقصف «الدعم السريع» بالمسيرات في الخرطوم



أحياء جنوبي الخرطوم شهدت اشتباكات بالتزامن مع تطبيق الطيران الحربي

درمان، وإنها صادرت مدرعة حربية وأسلحة ثقيلة بعد هروب مقاتلي قوات الدعم السريع. كما أفاد مصدر عسكري سوداني بمنطقة جبل أولياء العسكرية جنوبي الخرطوم، أن عناصر الجيش تمكنوا بعد سيطرتهم على جسر خزن جبل أولياء من الاستيلاء على مركبات تابعة لقوات الدعم السريع، بعد معارك بين الطرفين وضبطت ممتلكات تخص المواطنين ومخدرات. في سياق مواز، نقل مرسل الجزيرة نت عن مصادر أمنية سودانية وصفها بـ«الرفيعة»، أن قوات الدعم السريع تخطط لتوسيع نطاق الحرب إلى شمال البلاد وشرقيها خلال المرحلة المقبلة، بعدما تراجعت في قوات المهام الخاصة نفذت عمليات عسكرية في أم

عسكري شامل يستهدف هدم الدولة، وفق تعبيره. ودعا الوزير دول حركة عدم الانحياز لدعم السودان خلال «هذه الفترة الصعبة التي يمر بها، وإدانة انتهاكات مليشيا الدعم السريع بوصفها جرائم ضد الدولة وانتهاكات صريحة للقانون الدولي». في سياق آخر، قال إعلام مجلس السيادة السوداني إن رئيس المجلس وقائد الجيش عبد الفتاح البرهان تلقى اتصالا هاتفيا من الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود، جدد خلاله البرهان رفض الحكومة السودانية رئاسة كينيا للجنة الرباعية بشأن معالجة الأزمة، والتي للجنة الرباعية بشأن تخمضت عنها قمة دول الهيئة الدولية للتنمية (إيغاد) الأخيرة التي استضافتها جيبوتي. ميدانيا، اندلعت

«وكالات» : أدان الاتحاد الأوروبي اشتباكات كثيفة بين قوات الدعم السريع والجيش السوداني في أحياء عدة جنوبي الخرطوم، وإعلان الأخير عن قصف مسيرات تابعة له تجمعات لقوات الدعم السريع في أم درمان. وشدد الاتحاد الأوروبي -في بيان له- على ضرورة القيام بجهود وساطة من أجل وقف دائم لإطلاق النار، لضمان حماية الشعب السوداني دون تأخير. كما حذر من أن أي تدخل خارجي في الصراع سيطيل أسده ويهدد الوضع الإنساني ويقوض الاستقرار الإقليمي. من جهته، قال وزير الخارجية السوداني علي الصادق -في خطاب له أمام اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز في باكو عاصمة أذربيجان- إن السودان يشهد ما سماه تداعيات «محاولة انقلابية فاشلة»، قامت بها قوات الدعم السريع بعد تمردها على السلطة القائمة في البلاد. وأضاف أن هذه المحاولة الانقلابية سرعان ما تحولت إلى عدوان

البحرية تحقق في مزاعم عن مشاركة جنود سابقين في صد «مثيري الشغب»

وزيرة فرنسية : الأزمة مجتمعية شبابية ولا تتعلق بالضواحي

بالتدخل، «لأن ذلك كان يساعدنا»، قبل أن يدركوا «أنهم كانوا يقومون بذلك بشكل مفرط قليلا»، على حد قوله. وأضافت الصحيفة أن شاهد عيان ذكر أن أعضاء مجموعات «مناهضي الشغب» وصفوا أنفسهم بأنهم «وطنيون». وصرح شاب (25 عاما) لصحيفة «ويست فرانس» (Ouest France) بأنه عضو في القوات المسلحة، وتدخل لدعم الشرطة مع نحو 30 من زملائه حتى «لا يتركوا البلد يحترق»، وفقا لوصفه.

وقال رئيس بلدية «لوريان» فابريس لوهير إنه لم يتمكن من الحصول على معلومات مؤكدة حول ما حدث، لكنه قال إنه «رأى أشخاصا ملثمين، واعتقدنا أنهم من مثيري الشغب»، وأضاف رئيس البلدية أن «المهم بالنسبة إلي هو ما قوله فورفوسكو»، مشيرا إلى قلقه بشأن تأثير الحادث على سمعة مدينته.

وصرح النائب العام في مدينة لوريان ستيفان كالينبيرغ الأربعاء بأنه لم يطلق أي تحقيق في غياب شكاوى قانونية أو أي «عنصر ملموس أو موضوعي». وألقت السلطات الفرنسية القبض على أكثر من 3 آلاف و500 شخص خلال الأسبوع الماضي في أسوأ أعمال شغب تشهدها مدن فرنسا منذ عام 2005، واندلعت شرارة الاضطرابات بعد مقتل شاب فرنسي من أصل جزائري على يد شرطي خلال عملية تدقيق مروري.



فرنسا حشدت عشرات الآلاف من قوات الأمن والدرك لمواجهة الاضطرابات الأخيرة

وكانت صحيفة «لو تيلغرام» (Le Tel -gramme) المحلية نشرت صوراً لأفراد ملثمين من مجموعات تسمى «مناهضي الشغب»، وهم يقومون بالتصدي للمشاركين في أعمال الشغب وضربهم الجمعة الماضي ليلا. وتضم لوريان قاعدة عسكرية كبيرة. ونقلت الصحيفة الفرنسية نهاية الأسبوع عن ضابط شرطة (لم تذكر اسمه) قوله إن الضباط سمحوا في البداية لمجموعات «مناهضي الشغب»

إن البحرية فتحت تحقيقا في مزاعم عن مشاركة جنود خارج الخدمة من مشاة البحرية في قمع مثيري الشغب بمدينة لوريان (غربي البلاد)، وذلك خلال الاضطرابات التي اجتاحت الضواحي الفرنسية الأسبوع الماضي. وأفادت وزارة الدفاع -في بيان لوكالة الصحافة الفرنسية- بأن وحدة «فورفوسكو» البحرية المتمركزة في لوريان «فتحت تحقيقا بدأ باخذ مجراه، وحتى معرفة النتائج لن يكون هناك تعليق آخر».

يقولون إنها عنصرية يعانون منها. وكان وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان قال إن قانون عام 2017 المنظم لاستخدام الأسلحة النارية من قبل سلطات إنفاذ القانون لن يتغير. وأضاف الوزير أن الشرطة لا تطلق النار حاليا أكثر من السابق، وأضاف في رد على أعضاء مجلس الشيوخ أن عدم احترام ضابط شرطة للقانون لا يعني بالضرورة تغيير بنوده، ووصف الأمر بالسخيف. من جهة أخرى قالت وزارة الدفاع الفرنسية

«وكالات» : قالت الوزيرة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات الصغرى والمقوسطة للتجارة في فرنسا أوليفيا غريغوار إن الأحداث التي وقعت في البلاد تتعلق بأزمة شبابية مجتمعية، رافضة وصفها بأزمة الضواحي.

وشهدت فرنسا أعمال عنف -استمرت 5 أيام- هي الأشد منذ قرابة العقدين، واندلعت شرارها إثر مقتل شاب من أصول جزائرية برصاص شرطي بضاحية نانثير الباريسية. وقالت غريغوار إن ممارسات المحتجين أظهرت أنهم لا يبحثون عن حل، وأكدت أن الأمن مستتب في فرنسا، وأن الهدوء قد عاد.

ورفضت الوزيرة الفرنسية التعميم في ما يتعلق باتهام الشرطة بارتكاب انتهاكات، وأوضحت أن الشرطي الذي أطلق النار وقتل الشاب نائل هو قيد الحبس الاحتياطي، والقانون سيأخذ مجراه. وشددت الوزيرة على أن الغضب نتيجة الحادث أمر مبرر، ولكن أعمال الحرق والتكسير لا تعبر عن المأساة التي حدثت.

وأثارت موجة العنف التي شهدتها فرنسا أسئلة بشأن أسباب ذلك التوتر بين شبان الضواحي وبلدهم فرنسا، إذ يرى بعض المتابعين أن الأحداث الأخيرة أظهرت حجم الغضب الذي يعتري هؤلاء الشباب بسبب ما

«هيومن رايتس» : الجيش اللبناني يرحل اللاجئين السوريين بدون احترام الإجراءات القانونية



لاجئون سوريون يستعدون للعودة إلى بلدهم من لبنان

وتقول المنظمة إنه رغم عدم وجود إحصاءات عامة رسمية عن أعداد الاعتقالات أو الترحيلات، فإن مصدرا إنسانيا قال إنه منذ أبريل 2023، نفذ أكثر من 100 مدامه، و2200 اعتقال، و1800 ترحيل للاجئين السوريين. وقال عاملون في المجال الإنساني إن موجة الترحيل في 2023 هي الأشد خطورة. وأكدت أنه في جميع حالات الترحيل الموثقة، لم يمنح الجيش اللبناني المرشحين فرصة الاعتراض على ترحيلهم. وعندما قال المرشحون للجيش إنهم مسجلون كلاجئين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويخشون إعادتهم إلى سوريا، تم تجاهل مطالباتهم.

واعتبرت منظمة هيومن رايتس ووتش أن ترحيل السوريين بإجراءات موجزة من قبل الجيش اللبناني ينتهك بوضوح القانون اللبناني، الذي يتطلب إجراء عمليات الترحيل من خلال سلطة قضائية أو -في حالات استثنائية- بقرار من المدير العام للأمن العام بناء على تقييم الظروف الفردية. وتؤكد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي الوكالة الأممية المكلفة بتوفير الحماية الدولية والمساعدة الإنسانية للاجئين، أن سوريا غير آمنة وأنها لن تسهل عمليات العودة الجماعية في غياب شروط الحماية الأساسية.

ونفى الجيش اللبناني الترحيل التعسفي أو المنهجي للسوريين، لكنه أكد أن عمليات الترحيل تتم كجزء من العمليات الأمنية، بناء على «تهديدات أمنية مؤكدة».

«وكالات» : قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن لبنان رحل آلاف السوريين، وبينهم أطفال غير مصحوبين بآبائهم، من دون احترام الإجراءات القانونية وذلك في الفترة بين أبريل ومايو 2023. وأضافت أن الترحيل استهدف عموما سوريين ليس لديهم وضع قانوني، وبلغ عددهم 1800، وفق مصادر إنسانية. وقالت إن الترحيل انتهاك للقانون اللبناني وللتزامات لبنان الحقوقية الدولية.

وأشارت المنظمة إلى أنَّ الجيش اللبناني قال إنه ينفذ قرار «المجلس الأعلى للدفاع» بترحيل السوريين الذين دخلوا لبنان بشكل غير نظامي بعد أبريل 2019.

وقالت المنظمة إن السوريين يعيشون في لبنان في خوف دائم من إمكانية اعتقالهم وإعادتهم إلى ظروف مروعة، بغض النظر عن وضعهم كلاجئين. وأضافت أن لبنان يستضيف أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة لعدد السكان وسط أزمة اقتصادية شديدة، «لكن هذا ليس عذرا للإسكان بالسوريين ورميهم خلف الحدود ليقعوا في قبضة حكومتهم المتعسفة»، وفق تعبير المنظمة.

وطالبت السلطات اللبنانية بتمكين السوريين من تسوية أوضاعهم في لبنان.

كما قالت إن على الحكومات المانحة التي تدعم الجيش اللبناني أن تحث السلطات اللبنانية على وقف عمليات الترحيل هذه، وضمان أن الأموال التي تقدمها لا تسهم في انتهاكات الحقوق أو تدميرها.